دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	دور مراكز الأبحاث والدراسات في صنع السياسة العامة في العالم العربي
المؤلف الرئيسي:	بن الزاوي، محمد الطاهر
مؤلفين آخرين:	قوي، بوحنية احمد(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2016
موقع:	ورقلة
الصفحات:	1 - 62
رقم MD:	1007068
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
اللغة:	Arabic
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
الكلية:	كلية الحقوق والعلوم السياسية
الدولة:	الجزائر
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	العلوم السياسية، مراكز الأبحاث، صناع القرار، السياسة العامة، الوطن العربي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1007068

© 2022 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الفصل الاول: الاطار المفاهيمي لمراكز الابحاث والدراسات

المبحث الاول: مفهوم مراكز الابحاث والدراسات

المبحث الثاني: انواع مراكز الابحاث والدراسات واهميتها

المبحث الثالث: اهم مراكز الابحاث والدراسات في العالم

المبحث الرابع :العلاقة بين مراكز الابحاث والدراسات ورسم السياسة العامة

خلاصة الفصل

المبحث الاول: مفهوم مراكز الابحاث والدراسات

المطلب الاول: نشأة مراكز الابحاث والدراسات:

اختلف الباحثون في تحديد التاريخ الذي نشأت فيه مراكز البحوث والدراسات؛ فمنهم من يقول إنّ نشأة تلك المراكز في صورتها الأولى، كانت في الجامعات الأوروبية، وتحديدًا في القرن الثامن عشر، وكانت تُعرف باسم "الكراسي العلمية". وكان أوّلها نشأة "كراسي الدراسات الشرقية" في أوروبا بولونيا و باريس.

وتفيد المعطيات المتوفّرة في هذا المجال بأنّ أول مركز أبحاث قد ظهر في بريطانيا في عام 1831؛ وهو المعهد الملكي للدراسات الدفاعية، ثم الجمعية (الفابية) في عام 1884, كما أُنشئت أوّل وقفية في بريطانيا، اسمها وقفيّة "ديمورنت" في جامعة أكسفورد؛ لتشجيع الدراسات الدينية. وعدّ الباحثون هذه الكراسي، الإرهاصات الأولى لإنشاء المراكز البحثية

في المقابل، ثمة من يرى أن مراكز الأبحاث ظاهرة حديثة نسبيا في حقل العلاقات الدولية. وكانت بداية نشأتها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى. وكانت عبارة عن منابر للنقاش الجماعي أو لدراسة القضايا الساخنة التي تشغل المجتمع وصناع القرار.

وفي الولايات المتحدة، أُطلق على هذه المراكز اسم "الثينك تانكس .Think tanks "وتُرجمت الكلمة في اللغة العربية بـ "مراكز التفكير"، وهناك من ترجمها بـ "بنوك التفكير أو الفكر" أو "خزانات التفكير". أما في بريطانيا، فأطلق عليها اسم "مراكز الأبحاث والدراسات" ,ولكن أثناء الحرب العالمية الثانية، استخدمت عبارة Brain Boxes ، أي "صناديق الدماغ."

وفي الوقت الراهن، تُستخدم العبارة بدرجة كبيرة، للإشارة إلى مؤسسات وظيفتها تقديم التوصيات. وبذلك، فإن عبارات "مراكز الأبحاث والدراسات" أو "صناديق الفكر" أو "مراكز التفكير"، تشير إلى شيء واحد، يعرف في اللغة الإنكليزية بـ[1]. Think- tanks

ظهر أول مركز أبحاث بشكله الحديث، في الولايات المتحدة؛ وذلك من خلال تأسيس معهد كارنيغي للسلام (Carnegie Endowment) في عام 1910 .وتلا ذلك إنشاء معهد بروكينغز (Brookings)في عام ، ثم معهد هوفر(Hoover) في عام 1918، ومؤسسة القرن في عام 1919. وفي حقبة ما بعد الحرب الباردة، توسّع انتشار مراكز الأبحاث والدراسات، وزاد نشاطها. وأصبح لديها نفوذ في الدول الديمقراطية، وتأثير في صانعي القرار وفي صياغة السياسات العامة.

وفي فترة أربعينيات وخمسينيات وستينيات القرن الماضي، اتّسع انتشار هذه المراكز، فأُسِّس المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية IISS في لندن في عام 1958، ومعهد دراسات الشرق الأوسط في أميركا في عام 1948، ومعهد(أنتربرايز) الأميركي لأبحاث السياسات العامة في عام 1943. وأُنشئت مؤسسة راند في عام 1948، ومركز أبحاث فض النزاعات في جامعة (ميتشغان) في عام 1959، ومعهد (ستوكهولم) لأبحاث السلام في السويد SIPRI في عام 1966...وغير ذلك من المراكز في أوروبا والولايات المتحدة.

[1] عباس بومالم، مراكز الأبحاث بين صناعة الأفكار وترشيد السياسات"، تم نشر بتاريخ 2005/08/12 على موقع http://www.onislam.net/arabic/madarik/culture-ideas/96738-2005 تم الاطلاع عليه في 2016/03/15.

ومما يجدر ذكره هنا، هو أن الكثير من مراكز الأبحاث والدراسات؛ قد تشكلت نتيجة لأحداث مهمة في تاريخ دولة ما، أو لتغيير طرأ مثلا على النمط السياسي الداخلي والخارجي لنظام ما، أو بسبب قضايا ملحة قادت إلى البحث عن حلول أفضل. وتتكفّل مجموعة أو فرد من ذوي الخبرة والاختصاص ومن المتابعين للقضايا العامة، بتأسيس تلك المراكز. ولا نخفي دهشتنا عندما نلقي نظرة على عدد مراكز الأبحاث في العالم، وحينما ندرك مدى تطورها منذ عقد السبعينيات وحتى نهاية القرن الحادي والعشرين. إذ نرى أن هناك تطورا وانتشارا كبيرين للمراكز البحثية في العالم؛ حتى أن عددها قد وصل - بحسب مشروع مؤشرات مراكز الأبحاث والفكر - إلى حوالي 6480 مركزا متخصصا في مجالات متعددة. وبهذا الرقم، يتّضح أن الغرب قد أدرك في وقت مبكر أن العلم "لم يعد شارةً تتزيّن بها المجتمعات؛ إنما هو أحد أهم أسلحة العصر.[1] وعليه، فإنّ مساحات توليد الطاقات والقدرات العلمية في الغرب، لم تعد من اختصاص الجامعات وحدها؛ بل هناك المئات بل الآلاف من مراكز البحوث ومؤسسات البحث العلمي، بعضها تديره الدولة إدراكا منها لأهمية تفعيل مراصد البحث لامتلاك زمام الأمور. وأغلبها تدعمها مؤسسات مدنية،

يشرف عليها كبار المسؤولين السابقين والخبراء، ممن لديهم خبرات متراكمة في مجالات معرفية تتعلق بالمشكلات والقضايا المطروحة؛ في ما يقوم على إدارتها والتفكير بآفاقها شباب طموح، لا يعرفون غير لغة العلم والعمل والإتقان، ولا هدف لهم سوى التقدم بأنفسهم وبلادهم نحو المستقبل. كما تغذي هذه المراكز البحثية المؤسسات الحكومية بالباحثين والخبراء؛ لينهضوا بواقع دولهم..[2]

أ ما على الصعيد العربي فإن نشأة و تطور المراكز البحثية بدأت بشكل أساسي في الخمسينات في مصر، مع تأسيس المركز القومي للبحوث عام 1956 في القاهرة، بالإضافة إلى مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية الذي تأسس عام 1968 . و هما يرتبطان بهيئات حكومية، و تأسس معهد البحوث و الدراسات العربية عام 1952 ، الذي كان يرتبط بالجامعة العربية، و الذي تحول لاحقًا إلى التركيز على الأداء التدريسي و التأهيل الجامعي على حساب العمل البحثي. في حين أنه على صعيد المراكز البحثية الخاصة فكان مركز دراسات الوحدة العربية الذي تأسس في بيروت، عام1975كمؤسسة بحثية غير ربحية أكاديمية أو علمية المنحى، حيث تركز نشاطها البحثي في مختلف القضايا السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية التي تهم المجتمع العربي. لاحقًا منذ عقد الثمانينات و خاصة حقبة التسعينات حتى نهاية العقد الأول من القرن العشرين، عمومًا انتشرت ظاهرة المراكز البحثية في جميع الدول العربية، و إن ارتبطت في بداياتها بالجامعات أو قطاعات حكومية، ثم انتشرت لاحقًا مراكز الأبحاث الخاصة في تخصصات متعددة سواء سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية[3] و غيرها أو حتى المجالات البحثية التطبيقية الهندسية و التكنولوجية. و بشكل متأخر في المجالات الطبية.

[1] خالد وليد محمود, دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر, المركز العربي للابحاث والدراسات, الدوحة 2013 ,ص 02.

[2] خالد وليد محمود , ص 03.

[3] . سامي الخزندار, د.طارق الأسعد, دور مراكز الفكر و الدراسات في البحث العلمي و صنع السياسات العامة , دفاتر السياسة والقانون, العدد 6 جانفي 2012 جامعة قاصدي مرباح . ورقلة ص 05

.

المطلب الثاني : تعريف مراكز الابحاث و الدراسات:

بالرغم من الانطباع الأولي أو التسليم ببداهة المعرفة أو الإحاطة بمفهوم مراكز الفكر و الدراسات، فإنه عند محاولة تحديد ماهية أو مفهوم مراكز الدراسات نكتشف أننا أمام مفهوم هلامي و فضفاض يحتوي على تفاصيل متعددة و أبعاد متنوعة، و بالتالي تحتاج إلى تحديد المقصود بمراكز الدراسات أو طبيعة مفهومها .

عمومًا، مراكز الفكر و الدراسات Think Tanks كما يشير الباحث Wiarda هي مراكز للبحث العلمي و التعليم، و لكن ليست جامعات أو كليات. و هي ليست لديها طلبة، و لكن يمكن أن يكون لديها طلبة متدربون، و هي لا تقدم مساقات دراسية، و لكن هي تنظم العديد من ورشات العمل و التدريب و المنتديات و هي لا تحاول أن تقدم معرفة بسيطة أو سطحية في كل المجالات. و لكن تركز بشكل معمق في قضايا أساسية في السياسات العامة. كما أن مراكز الأبحاث ليست مثل المؤسسات العلمية المانحة لأنها لا تقدم أو تعطي تمويلا للبحث العلمي، بدلا عن ذلك هي تبحث عن جذب التمويل لدراساتها من المؤسسات المانحة و غيرها من المصادر ,و مراكز الأبحاث ليست شركات تجارية، بالرغم أن لديها منتوج و هي الأبحاث، و بالتالي هي ليست مؤسسات للربح المالي. أيضًا هي ليست مشابهة لجماعات المصالح حيث أن هدفها الرئيس هو البحث و الدراسات، و ليس الضغط و النفوذ، بالرغم أن ،بعض مراكز الأبحاث تمارس ذلك أحيانًا. و بالخلاصة فإن مراكز الفكر هي منظمات بحثية هدفها الأساسي هو توفير دراسات و أبحاث تتعلق بالقضايا و السياسات العامة للدولة أو المجتمع، و تحاول أن تكون مشاركًا بفعالية و مؤثرة في قضايا و نقاشات القضايا العامة أو السياسات العامة[1]

و يعرف مشروع مراكز الفكر و الدراسات العالمي، مراكز الأبحاث و الدراسات بأنها:
مؤسسات تقوم بالدراسات و البحوث الموجهة لصانعي القرار، و التي قد تتضمن توجيهات أو توصيات معينة حول القضايا المحلية و الدولية، بهدف تمكين صانعي القرار و المواطنين لصياغة سياسات حول قضايا السياسة العامة. و قد تكون هذه المراكز مرتبطة بأحزاب سياسية، جهات حكومية، جماعات مصالح، شركات خاصة، أو قد تكون مراكز غير حكومية و مستقلة. و تعد هذه المراكز في كثير من الأحيان بمثابة مؤسسات وسيطة بين الأكاديميين و جماعة صناع السياسات العامة و صنع القرار، و تهدف هذه المراكز عادة لخدمة المصالح العامة كونها جهات مستقلة تترجم نتائج البحوث و الدراسات بلغة مفهومة، و موثوقة و سهلة الوصول لصناع القرار و الرأي العام بالرغم من كون التعريفات السابقة تحاول أن تقدم مفهومًا واسعًا و شاملا، إلا أنها تعرف أو تحدد ماهية مراكز الأبحاث بشكل أساسي من خلال المقارنة أو بيان الاختلاف مع ما قد يكون متشابها أكثر من التركيز على طبيعة أو ماهية المراكز.[2]
و نميل في هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم مراكز الأبحاث و الدراسات و المقصود بها كما يلي: (إن مراكز الأبحاث و الدراسات هي مراكز إنتاج أو إدارة المعرفة البحثية و تتخصص في مجالات أو قضايا معينة، علمية أو فكرية، و بما يخدم تطوير و تحسين أو صنع السياسات العامة أو ترشيد القرارات أو بناء الرؤى المستقبلية للمجتمع أو الدولة).

[1] Howard J. Wiarda, "The New Powerhouses: Think Tanks and Foreign Policy" American Foreign Policy Interests, , 2008, p 96.
[2] James G. McGann, The Global "Go-To Think Tanks 2009", Thank Tanks and Civil Societies Program, Final United Nations University Edition, January 2010, p65.

، وفي تعريف آخر تعّد مراكز الابحاث و الدراسات : (تلك الجماعات أو المعاهد المنظمة بهدف إجراء بحوث مركزة ومكثفة وتقديم الحلول والمقترحات للمشكلات بصورة عامة، وخاصة في المجالات التكنولوجية والاجتماعية والسياسية والاستراتيجية أو ما يتعلق بالتسلح).

و هذا المفهوم يشمل مراكز الأبحاث و الدراسات بغض النظر عن طبيعتها الحكومية أو الخاصة، و التمييز الرئيسي لمراكز الأبحاث الخاصة هنا تتمثل في أن إدارتها و سلطتها لا تخضع رسميًا إلى توجيه و سلطة حكومية باستثناء القوانين و التعليمات الناظمة لترخيص و أعمال هذا النوع من المؤسسات، كما أن تمويل المراكز الخاصة لا يخضع إلى تمويل حكومي منتظم أو خاضع لبنود الميزانية أو المالية العامة للحكومة. و المراكز الخاصة بهذا المعنى قد تكون ربحية و خاضعة لإدارة القطاع الخاص أو غير حكومية و لكن غير ربحية. وعليه، نلاحظ بأنه لا يوجد اختلاف أو تباين كبير بين كل هذه التعريفات حول الثينك تانكس، وإنما كلها تشترك في أن الثينك تانكس عبارة عن منظمة أو مؤسسة أو معهد أو جماعة أو مركز مخصّص للقيام بالأبحاث والدراسات في مجالات معينة أو حول العديد من القضايا المتنوعة، سواء بهدف نشر الثقافة والمعرفة العامة أو خدمة أحد الأطراف الرسمية (حكومية) أو غير الرسمية (المجتمع بصورة عامة)، وتقديم المقترحات والحلول لمشكلات معينة، بحيث أصبحت تلك المراكز واحدة من المرتكزات الأساسية لإنتاج المعرفة والتفكير العام في الدولة, من خلال النشاطات العلمية التي تقوم بها، من الأبحاث والمؤتمرات والإصدارات الدورية والكتب والمنشورات التي تنشرها، إلى درجة أصبحت مهمة مراكز التفكير ليست فقط تقديم دراسات أكاديمية تحليلية نقدية ولكن تناول أية مشكلة بصورة مباشرة وإعطاء المختصين وصانعي القرار في الدولة أو في القطاع الخاص بدائل يمكن أن يختاروا أفضلها، أو قد تقدم بديلاً واحداً لابد من الاعتماد عليه في مواجهة التطورات والأحداث المتسارعة .[1]

المبحث الثاني : انواع مراكز الابحاث و الدراسات واهميتها

المطلب الاول : انواع مراكز الابحاث والدراسات

تنوعت مراكز الأبحاث و الدراسات تنوعًا واسعًا مع تعدد التخصصات في مختلف مجالات الحياة و متطلبات العصر. و ما يعنينا هنا هو ليس تحديد أنواع و أصناف مراكز الأبحاث و الدراسات بحسب التخصصات العلمية، فهذا تنوع طبيعي يظهر مع اختلاف التخصص أو المجال العلمي. و لكن سيتم تحديد أنواع و أصناف مراكز الأبحاث بشكل يظهر طبيعة التباين فيما بينها حتى و لو كانت تعمل في مجال أو تخصص علمي واحد. كما إن تنوع و تعدد مراكز الدراسات و الأبحاث يعتمد على طبيعة اختلاف المعايير و الأسس التي تصنف في ضوئها هذه المراكز. و فيما يلي تحديد أنواع و أصناف مراكز الدراسات و الأبحاث مع تحديد طبيعة المعايير التي صنفت في ضوئها. هناك اتجاه يصنف مراكز الأبحاث في العالم وفق "اتجاه العلاقة" بين الإدارة العليا و عملية القرار أو: طبيعة التبعية الإدارية، و يشمل هذا الصنف نوعان:

<u>الصنف الأول</u>: اتجاه العلاقة "من القيادة إلى القاعدة و هذا النوع يتمثل بتصنيف مراكز الأبحاث من حيث الجهة المؤسسة أو المنشأة، أو الجهة الممولة هي الهيئة العليا، و بالتالي تقدم المراكز خدماتها و تقاريرها للجهة العليا أو القيادة أو بطلب منها. فإن كانت هذه الجهة أو الهيئة العليا حكومية، فإن خدماتها و

[1] . سامي الخزندار, د.طارق الأسعد , المرجع السابق ,ص 4.

تقاريرها توجه للقيادة الحكومية أو بناء على تكليف منها. و إن كانت الجهة العليا، سواء المنشأة أو الممولة، هي قيادة حزبية سياسية فإن خدماتها و تقاريرها تكون لقيادة الحزب، وهكذا

أما الصنف الثاني: اتجاه العلاقة من "القاعدة إلى القيادة و هذا النوع هو الغالب في ، أمريكا و أوروبا، و يعتمد على توفير الدعم من خلال مساهمات أو إسهامات الآخرين و بشكل خاص إما من المجتمع المدني التي يغلب عليها التأسيس من الأسفل إلى الأعلى، أو من الشركات الخاصة الكبرى, أو المؤسسات الخيرية في تمويل البحث و البرامج العلمية في مجالات تنموية و اجتماعية و تعليمية و غيرها. من ناحية أخرى،

هناك اتجاه آخر في عملية تصنيف أو تحديد أنواع مراكز الأبحاث و الدراسات،[1]

حيث يتم تصنيفها إلى أنواع وفق المعايير التالية :

أولا: معيار التمويل و الارتباط و السلطة العليا للقرار و يشمل هذا المعيار، تحديد طبيعة العلاقة و المرجعية التي ينتمي أو يرتبط بها مراكز الدراسات و الأبحاث. و وفق هذا المعيار يمكن تصنيف مراكز الأبحاث إلى ما يلي :

- المراكز البحثية الحكومية: و هذا النوع من المراكز يرتبط و يخضع لملكية القطاع الحكومي من حيث: تعيين إدارته من قبل جهة أو وزارة أو مؤسسة حكومية مستقلة أو الديوان الملكي، أو غير ذلك. تحديد مجالاته و أنشطته البحثية التي ترتبط عادة بسياسات و متطلبات حكومية أو احتياجات صانع القرار أكثر من ارتباطها باحتياجات أو متطلبات البحث العلمي أو أولويات تنموية معينة. ارتباط بيروقراطية القرار فيه بالجهة الحكومية التي يتبع لها[2] .

ارتباط ميزانيته بالتمويل الحكومي. عمومًا، إن من ميزات هذا النوع من المراكز البحثية، تخلصه من عبئ توفير التمويل اللازم.

بالإضافة إلى ميزة علاقته و اطلاعه أو معرفته عن قرب على احتياجات صانع القرار، و بالتالي يزيد من فرصة دوره المؤثر في رسم السياسات العامة، و في عملية صنع القرار.

إلا أنه في المقابل، يعاني هذا النوع من المراكز البحثية الحكومية بشكل عام من ثلاث سلبيات أساسية:

1. ضعف الاستقلالية في المجال البحثي، سواء على صعيد الأجندة البحثية أو سقف الحريات.
2. تأثر قراراتها و مشاريعها البحثية بالبيروقراطية الحكومية، و تعقيداتها، و تعيش و إن كان بشكل أقل إشكاليات الجهاز البيروقراطي الحكومي، خاصة في مجال الإنفاق المالي، و هو ما ينعكس غالبًا على السلبية الثالثة و هي:
3. لا يشكل هذا النوع من المراكز في غالب الأحيان، بيئة مولدة للأفكار الإبداعية الجديدة ،أو على الأقل صعوبة تقبلها للأفكار و المشاريع البحثية الجديدة التي لا تحقق رضى صانع القرار، و لو كانت هناك حاجة تنموية لها.
4. إن الكثير من دراساتها و إنتاجها العلمي قد لا ينشر أو لا يتاح بسهولة للباحثين أو المهتمين ويخضع لبيروقراطية القرار الإداري.

[1] John J. Hamre, "The Constructive Role of Thin Tanks in Twenty First Century", Asia-Pacific Review, Vol. 15, No. 2, pp2-5, 2008, pp2-3.

[2] Howard J. Wiarda, p 108.

- **المراكز البحثية الأكاديمية:**[1]

و قد يتبادر إلى الذهن انطباعًا أوليًا أن هذا النوع من المراكز هي مراكز تخضع أو تتبع للجامعات، و في الحقيقة أن هذا المعنى ليس بالضرورة دقيقًا أو صحيحًا فالمقصود هنا أن مراكز الأبحاث الأكاديمية هي المراكز التي تعتمد على أكاديميين و منهجيات البحث العلمي الأكاديمي، وطريقة النشر العلمي فيها وفق آليات التحكيم العلمي . و هذه المراكز لا تمارس العملية التعليمية أو التدريسية، و هي مراكز بعضها قد يكون مستقلا لا يرتبط بأي جهة سواء أكانت جامعية أو غيرها، وبعضها الآخر قد يكون مرتبطًا بجامعة ما، و من أمثلة هذا النوع من المراكز البحثية المستقلة معهد (بروكنجز) في أمريكا مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية CSIS في واشنطون المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية IISS ، في لندن .عادة هذا النوع من المراكز يعنى بدراسة القضايا الهامة التي تواجه المجتمع أو الدولة، كما إن تمويل هذه المراكز البحثية عادة يأتي من عدة مصادر، بعضها مؤسسات تمويل دولية، أو من مؤسسات مانحة للبحث العلمي أو مشاريع بحثية حكومية أو شركات كبرى أو رجال أعمال و غيرها من المصادر غير المشروطة. و تمتاز هذه المراكز بأنها هي التي تحدد برامجها و أنشطتها و أجندتها البحثية و بما يتلاءم مع موضوعية البحث العلمي. لذلك فهي تمتاز إلى حد كبير باستقلالها العلمي بعيدًا عن الرغبات الحكومية. و لكن في المقابل فإن سعيها أن تكون عام لا مؤثرًا في رسم السياسات العامة للحكومة قد يؤثر بشكل ما أو أحيانًا على موضوعاتها أو أجندتها البحثية ، و لو بشكل جزئي.

إن هذا النوع من المراكز البحثية الأكاديمية عادة لا يعمل على المشكلات أو القضايا المتغيرة أو الساخنة التي تشغل المجتمع أو الدولة، و إنما يعمل على توفير التحليل المعمق و الاقتراحات المناسبة لصياغة السياسات العامة أو معالجة القضايا المستقبلية أو السياسات البعيدة المدى .

- **المراكز البحثية الخاصة:**

هذا النوع من المراكز البحثية يتمثل في عدم ارتباطه الإداري و القانوني . بالقطاع الحكومي و إنما ينتمي إما إلى القطاع الخاص أو قطاع النفع العام أو مؤسسات المجتمع المدني الغير ربحية، و بذلك ينقسم هذا النوع من المراكز البحثية إلى صنفين:

أو لا: المراكز البحثية غير الحكومية و ذات النفع العام:

و هذا النوع من المراكز البحثية لا يخضع في ارتباطه الرسمي أو الإداري أو المالي إلى[2] القطاع الحكومي و في نفس الوقت لا ينتمي كليًا إلى القطاع الخاص،

و لا يسعى إلى العائد الربحي، و يحمل استقلالية إدارية و قانونية و مالية، و بالتالي يمتاز بالاستقلالية من حيث:

1. **التمويل؛ فمصادر تمويله تأتي إما من مشاريع بحثية يتعاقد عليها لهيئات مانحة سواء حكومية أو رجال أعمال أو هيئات غير حكومية داعمة للبحث العلمي، أو الوقف المالي أو غير ذلك.**
2. **كما تمتاز باستقلالها في إعداد أجندتها و اهتماماتهما البحثية.**

[1] Braun Mats, "A Sociological Study of European Policy Think-tanks: Are They the Bridge Between the Academic World and Policy Makers?", Conference Papers presented at The International Studies Association 51st Annual Convention, New Orleans, 17-20/2/2010. p. 114.

[2] علي الدين هلال، دور م ا ركز البحوث السياسية و الاستراتيجية في ترشيد القرار مركز الخليج للأبحاث، بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية، الشارقة 2005,ص 17.

3. أيضًا تمتاز بأنها تلتزم بالمعايير العلمية و الأكاديمية في البحث العلمي.
4. كما أن أهدافها البحثية تتجه نحو قضايا المجتمع و الدولة أو المشاكل الدولية.
و من أمثلة هذا النوع من المراكز على الصعيد الدولي معهد بروكنجز في أمريكا، و معهد الدراسات و على الصعيد العربي مركز دراسات الوحدة العربية ،. الدولية و الاستراتيجيةCSIS في بيروت.

❖ المراكز البحثية المرتبطة بالقطاع الخاص[1]:

و هذا النوع من المراكز البحثية أنشئ من قبل القطاع الخاص إما لخدمة الشركات الكبرى التي أنشأته، بهدف القيام بإعداد الدراسات و الأبحاث اللازمة لها. و بالتالي تخضع في تمويلها أو أجندتها البحثية إلى احتياجات الشركات المنشأة لها. أو أنها أُنشئت كمراكز بحثية تنتمي إلى القطاع الخاص و لكن لا ترتبط أو لا تنتمي إلى مؤسسات أو شركات كبرى. و هذه المراكز الخاصة متخصصة و مستقلة من حيث تمويلها، و من حيث اهتماماتها و أجندتها البحثية. و هذه المراكز يتوفر لها التمويل إما من خلال المشاريع البحثية التي تتعاقد عليها سواء مع القطاع الحكومي مثل وزارة الخارجية أو

الداخلية، أو غيرها أو مع الشركات الكبرى. أو من خلال التمويل الدولي لأنشطة و برامج بحثية فيدول ما، و غالبًا ما يكون هذا التمويل الدولي من هيئات أوروبية أو أمريكية لمشاريع بعض هذه المراكز البحثية في الدول الفقيرة. و تنتشر هذه الظاهرة بشكل واضح في بعض الدول العربية، و منها على سبيل المثال مصر، الأردن، لبنان، المغرب، و غيرها. و طبيعة هذا التمويل يشكل أحيانًا تشويهًا للاستقلالية البحثية لبعض المراكز البحثية الخاصة.

ثانيًا: تصنيف مراكز الأبحاث وفق الاتجاه السياسي أو الأيديولوجي:
البعض يصنف مراكز الدراسات و الأبحاث وفق الاتجاهات السياسية أو الأيديولوجية، أو طبيعة الارتباط السياسي الحزبي لها. ففي الدول الغربية يمكن تصنيف هذه المراكز إلى
الفئات التالية :
1. المراكز البحثية ذات الاتجاه الليبرالي .
2. المراكز البحثية ذات الاتجاه المحافظ (القومي أو الديني أو الاجتماع ي) أو الأيديولوجي، مثل مؤسسة التراث المحسوبة على تيار المحافظين الجدد في أميركا، أو مؤسسات التيار اليميني في أوروبا.
3. المراكز البحثية ذات الاتجاه اليساري أو الاشتراكي: و هذه المراكز البحثية قد تكون ارتباطاتها المالية أو الإدارية إما مع أحزاب سياسية في الحكم أو في المعارضة، أو مستقلة من حيث الارتباط الإداري أو التمويل، و لكن تحصل على تمويل مشاريعها و أنشطتها من هيئات مشابهة لها في الأيديولوجية أو الانتماء السياسي .

-أما على صعيد العالم العربي، غالبًا ما تصنف مراكز الأبحاث وفق الطبيعة الأيديولوجية أو السياسية إلى الفئات التالية:

- المراكز البحثية ذات الاتجاه الليبرالي .
- المراكز البحثية ذات الاتجاه اليساري أو الاشتراكي أو القومي العروبي .
- المراكز البحثية ذات الاتجاه الإسلامي .

[1] سامي الخزندار, د.طارق الأسعد, المرجع السابق, ص 08

- المراكز البحثية المستقلة غير المسيسة، أي ذات الصبغة الأكاديمية الصرفة .
- المراكز البحثية ذات الاتجاه الوطني. (بمفهوم تبني الرؤية الرسمية للدولة أو الحكومة[1]

ثالثًا: تصنيف مراكز الأبحاث وفق معيار الاستقلالية

- و يصنف برنامج مراكز الفكر و المجتمع المدني في جامعة بنسلفانيا مراكز الأبحاث العاملة في مجال السياسات العامة وفق معيار طبيعة الارتباط و الاستقلالية على الشكل التالي :

1. المراكز البحثية المستقلة: و يقصد بها وجود درجة كبيرة من الاستقلالية للمركز عن أي جهة، سواء أكانت جماعات مصالح، أو مانحين، و كذلك استقلالية ذاتية في أنشطتها و برامجها أو تمويلها من الحكومة.
2. المراكز البحثية شبه المستقلة : و هي المراكز التي تكون مستقلة عن الحكومة، و لكن تزود جماعات المصالح مثل النقابات أو المانحين أو هيئات الدعم هذه المراكز بالحصة الأساسية من تمويلها و تؤثر بشكل ملحوظ في أنشطة و برامج هذه المراكز.
3. المراكز الجامعية : و هي عبارة عن مراكز تعنى بأبحاث السياسات العامة و تكون ضمن أو مرتبطة بجامعة ما.
4. مراكز أبحاث الأحزاب السياسية : و هي المراكز البحثية التي ترتبط بأحزاب سياسية بصورة رسمية، كما هو حاصل في أمريكا مع الحزب الديمقراطي أو الحزب الجمهوري.
5. مراكز الأبحاث الحكومية: و هي مراكز الأبحاث التي تمول بشكل حصري من منح و عقود حكومية و لكنها لا تكون جزءًا من بنيتها الهيكلية .

عمومًا إن تنوع تصنيفات و أنواع مراكز البحوث يحددها طبيعة المعايير و الأسس التي يتم التصنيف على أساسها، وهذه المعايير تشكل المدخلات التي تفرز أو تحدد أنواع المخرجات، وبالتالي فإن تغيير هذه المدخلات (المعايير) يؤدي إلى أنواع مختلفة من المخرجات (أنواع أو أصناف مختلفة من مراكز الأبحاث). إن هذا التعدد أو التنوع في تصنيف مراكز الأبحاث لا يشكل عادة نقطة ضعف أو إرباك و إنما تنوعًا يستفيد منه الباحثين و المهتمين ما يناسب حاجاتهم و متطلباتهم.[2]

المطلب الثاني: اهمية مراكز الابحاث والدراسات:

ان طبيعة هذه المهام تعكس مدى أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه مراكز الدراسات و الأبحاث في التأثير على عملية اتخاذ القرار أو على صناع القرار، و كذلك في رسم السياسات العامة، أو بشكل آخر إن هذا الدور لمراكز الأبحاث هو جزء من دور يحتسب للبحث العلمي أو المعرفة بصفة أن هذه المراكز هي إحدى مؤسسات البحث العلمي و إنتاج المعرفة . ، إلى أنه في المجتمعات الحديثة أو الدول المتقدمة، يظهر ارتباط واضح 20 و يشير أحد الباحثين بين عملية التنمية و البحوث العلمية و التطبيقية، بما فيها استطلاعات الرأي و البحوث الميدانية . إن هذا الارتباط ضروري في حالة الدول النامية أيضاً، و ذلك من أجل مجموعة من الأهداف، منها:

[1] - James. G. McGann (dir.), 2009 Global Go To Think Tanks Report and Policy Advice, The Think Tanks and Civil Societies Program, International Relations Program, University of Pennsylvania, Philadelphia 2009", , p 69

[2] سامي الخزندار, د.طارق الأسعد, المرجع السابق, ص 09

1. الكشف عن أولويات التنمية في المجتمع، و ما هي أسهل السبل و أسرعها لتحقيقها من خلال استخدام الموارد المحلية.
2. تطوير البحث العلمي المحلي بما يتوافق مع احتياجات البيئة المحلية و توظيف الموارد الذاتية.
3. دعم اتخاذ القرار و جعله أكثر عقلانية . كما يشير الباحث إلى أنه تحقيقاً لهذه الأهداف تأسست العديد من مراكز الأبحاث و الدراسات سواء مراكز بحثية حكومية أو جامعية أو خاصة. كما إن هذه المراكز لعبت "ولا تزال" دوراً مهماً، ليس فقط في تقديم العلم و التقنيات و التطبيقات الصناعية العديدة، و إنما أيضاً في تطوير نظم التعليم

و السياسات الاقتصادية و الاجتماعية، و إلقاء الضوء على الطرق المثلى و الاستخدام الأفضل للموارد، و ذلك برفع الإنتاجية و تقليل الهدر منها، كما ساهمت تلك المراكز في لفت الأنظار لأحد المشكلات و المعضلات التي تواجهها عملية التنمية المحلية و الدولية، و رسم السياسات في التصدي لهذه المعضلات و معالجتها بأقل التكاليف

، و في ضوء ذلك فإن دور و مراكز الأبحاث في المجتمعات المتقدمة لم يعد دوراً ثانوياً، و إنما دوراً أساسياً في رسم السياسات و ترشيد عملية اتخاذ القرار، و لذلك إن تأسيس المراكز البحثية و المستقلة يزيد من فعاليتها و دورها الإيجابي في هذين المجالين[1].

و كما هو معروف، إن صناع القرار أو كبار المسؤولين ليس لديهم الوقت الكافي أو المعرفة

المتخصصة في بعض المجالات أو القضايا موضع القرار أو رسم السياسات العامة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الأمنية أو غيرها. و لذلك فإن مراكز الأبحاث تقوم غالباً بإجراء الأعمال البحثية من أجلهم. و يشير هوارد إلى أن مراكز الأبحاث أصبحت بشكل أساسي تقوم بالتفكير للحكومة

، فخبراء مراكز الأبحاث يقدمون الأفكار الجديدة و الرؤى الإبداعية بالاعتماد على أبحاثهم أو يرشّدوا السياسات العامة. و يشير أيضاً إلى أن مراكز الأبحاث تميل إلى أن تلعب دور الدمج أو التوفيق عند اختلاف أو تنازع البيروقراطية الحكومية حول إعداد سياسة معينة، أو عندما يكون هناك أطراف حكومية متعددة تشارك في إعداد سياسة في مجال ما، و تكون تلك الأطراف غير موحدة أو متوافقة في سياستها و مواقفها و رؤاها، فتقوم عادة مراكز الدراسات بدور الطرف التوفيقي بين تباين هذه المواقف و سياساتها أو رؤاها من ناحية أخرى تقدم مراكز الأبحاث و الدراسات الخدمات الاستشارية للقطاع الحكومي و مؤسساته في العديد من القضايا التي تتطلب معرفة متخصصة و سرعة في الإنجاز أو القرار، حيث أن المراكز البحثية عادة تتوفر لها مجموعة أو شبكة من الخبراء داخل و خارج المراكز تكون على ارتباط وثيق بها، أو تملك المراكز سرعة في الوصول إليها أو السرعة في تكليفها بمهام بحثية أو استشارية معينة، كما تملك المراكز القدرة على توفير البيانات البحثية اللازمة لصناع القرار و المسؤولين عند الحاجة.

عموماً الخدمات الاستشارية التي تقدمها مراكز الدراسات تأخذ أشكال عدة، منها:[2]

1.تكليف أفراد متخصصون لإعداد تقارير مركزة و مختصرة لصناع القرار و القيادات العليا حول قضايا معينة.

[1] عبد الرزاق فارس الفارس، "مراكز البحوث و صناعة القرار في ، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المجلد ,الخامس, العدد الثاني , دولة الإمارات العربية المتحدة ، 2003 ص113

[2] He Li, "The Role of Think Tanks in Chinese Foreign Policy",. 2002, pp. 33–43

2.تكليف خبراء لمراجعة و تنقيح التقارير الخاصة أو الداخلية التي يتم إعدادها للقيادات العليا، و التي تتعلق بالدول التي سيقومون بزيارتها و القضايا موضع البحث و النقاش.
3.تكليف فرق بحثية لتقييم قضايا حساسة أو موضع جدل و نقاش.
عموماً، الأدوار الاستشارية تدور حول تشخيص المشكلات و الأزمات و تحليلها و اقتراح الحلول و المواقف و السياسات المناسبة للتعامل معها، و غالباً ما يكون ذلك في القضايا ذات الطبيعة العاجلة أو الساخنة . و من الأدوار الحديثة التي أصبحت تقوم بها بعض المراكز البحثية هي ممارسة الدبلوماسية ، كأن يرسل بعض الخبراء و الأكاديميين العاملين في مراكز 24 الأكاديمية الأبحاث من قبل وزارة الخارجية أو مؤسسات أمنية أو غيرها، إما لمعرفة آفاق تسوية، أو المشاركة في وساطة أو مفاوضات حول أزمة سياسية معينة، و يكون ذلك بشكل غير رسمي أو بشكل رسمي، أو بشكل معلن أو في مسار موازي ,كما حصل على سبيل المثال في المرحلة السرية لما قبل الوصول إلى اتفاقية أوسلو، حيث قام (تيد لارسون) رئيس معهد أبحاث السلام في أوسلو بترتيب عملية المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني و الإسرائيلي في النرويج و بشكل سري،
و أحياناً تكليفهم للمشاركة في مؤتمرات دولية للاطلاع على أحدث المعلومات و الطروحات السياسية أو بناء العلاقات . أيضاً من الأدوار التي تقوم بها مراكز الأبحاث الخاصة هي مرافقة خبراء من هذه المراكز لكبار المسؤولين أو مع الوفود الرسمية الحكومية في زيارتهم الرسمية للدول كمستشارين خبراء في قضايا معينة موضع النقاش في جدول أعمال المسؤولين أو هذه الوفود الحكومية . وفي كثير من الأحيان يتم اختيار و تكليف بعض الخبراء في هذه المراكز البحثية للعمل في مناصب حكومية عليا مثل وزراء أو مستشارين للقيادة السياسية أو سفراء و دبلوماسيين و غير ذلك. و كذلك العكس حيث الكثير من المسؤولين عندما يخرجون من مناصبهم العليا يذهبون للعمل في هذه المراكز البحثية إما بصفة خبراء أو باحثين في الإدارة العليا أو مجالس الأمناء أو غيرها التي تشرف على سياسات و برامج و أنشطة هذه المراكز البحثية .و في أحيان أخرى تعتمد الحكومة أو بعض المسؤولين فيها على بعض المراكز البحثية المقربة من صناع القرار، أو على بعض الخبراء و الباحثين العاملين فيها لإجراء المقابلات الإعلامية،
. أيضاً من أدوار مراكز الأبحاث، أنها تلعب أحياناً دوراً مهماً "كقناة" اتصال غير مباشرة أو غير رسمية بين الشخصيات السياسية أو كبار المسؤولين، و خاصة الأطراف أو الشخصيات الخارجية[1]
أو الدولية، و ذلك للتعرف على طروحاتهم و آرائهم السياسية و طبيعة اهتمامهم و أدوارهم، أو لمعرفة الاتجاهات الدولية السائدة في مجال قضايا اقتصادية أو سياسية أو غيرها، و ذلك من خلال المشاركة في أنشطة علمية مشتركة أو دعوة هذه الشخصيات أو المسؤولين للمشاركة في المؤتمرات و الندوات التي تعقدها هذه المراكز البحثية. و من خلال شبكة العلاقات التي تملكها هذه المراكز البحثية . كما إن لدى هذه المراكز البحثية القدرة على متابعة أحدث الدراسات و ترجمة المنشورات و المؤلفات التي تصدر عن المؤسسات و المراكز البحثية في الدول الأخرى خاصة الدول التي تكون موضع اهتمام خاص. و بمعنى آخر فإن مراكز الأبحاث تشكل مصدراً هاماً للمعلومات أو المعرفة
للمسؤولين و القيادات العليا حول طروحات و آراء الآخرين لدول أخرى في القضايا أو الشؤون الدولية أيضاً تلعب مراكز البحوث من خلال دراساتها دوراً هاماً في مجال "المستقبليات " أو المجال الاستشرافي" خاصة مع تطور علم المستقبليات في العالم الغربي و التي أصبحت نتائج هذه الرؤى المستقبلية من المتطلبات الأساسية للتخطيط الاستراتيجي في الدول المتقدمة، و إن كان هذا النوع من الدراسات في العالم العربي ما

[1] He Li, p12.

يزال يقوم في الكثير منه وفق تنبؤات أو تقديرات أو انطباعات تتولد لدى الباحثين أكثر منه الاعتماد على أسس "علم المستقبليات" و الذي بدأ ينمو بشكل بطيء في عالمنا العربي أخيراً، فإن مراكز الأبحاث من خلال خبرائها و علمائها تعمل على "عقلنة" أو "ترشيد" القرار لدى المسؤولين، و بالتالي المساهمة في تصويب أو تحجيم احتمالية الخطأ أو المخاطر أو الفشل في صنع القرار و إعداد السياسات العامة و حسن التخطيط، و توفير الرؤى و الأفكار العلمية و الإبداعية في الدولة .

المبحث الثالث: اهم مراكز الابحاث والدراسات في العالم

المطلب الاول :اهم مراكز الابحاث الرائدة في العالم

منذ سنة 2006 يصدر عن معهد(لودر) التابع لجامعة بنسلفانيا الأميركية تصنيف سنوي لمراكز التفكير (Think Tanks). وهو تصنيف يحاول أن يحدد أفضل مراكز التفكير على مستوى العالم، أو على مستوى مناطق محددة مثل أميركا الشمالية وأوروبا وأميركا اللاتينية والشرق الأوسط... كما يقدم تصنيفاً لأفضل مراكز التفكير في تخصصات محددة، كالأمن القومي والاقتصاد والتعليم والطاقة والسياسة الخارجية والتكنولوجيا... وغيرها ,وفي أواخر شهر يناير/كانون الثاني 2015 صدر أحدث تصنيف عالمي لمراكز التفكير عن سنة 2014؛ ويشمل المسح أكثر من 6618 مركز بحثي هي إجمالي المراكز البحثية في العالم، يُختار 300 منها فقط للتصفية النهائية، ويضم المؤشر مراكز بحثية تنتمي إلى أكثر من 51 دولة وبعشرين لغة مختلفة.

وحسب التقرير جاء توزيع اهم مراكز الابحاث والدراسات في العالم على النحو الاتي:[1]

مجموع المراكز التي شملها التقرير2015 = 6618					
اسيا	وسط وجنوب امريكا	اوروبا	الشرق الاوسط وشمال افريقيا	شمال امريكا	جنوب صحراء افريقيا
1106	674	1822	521	1989	467

جدول رقم 01: توزيع مراكز الابحاث والدراسات حول العالم لسنة 2015

[1], James. G. McGann (dir.), 2015 Global Go To Think Tanks Report and Policy Advice, The Think Tanks and Civil Societies Program, International Relations Program, University of Pennsylvania, Philadelphia 3-1-2015 P 53

وفي ما يلي توزيع مراكز الابحاث عبر العالم بالنسب المئوية

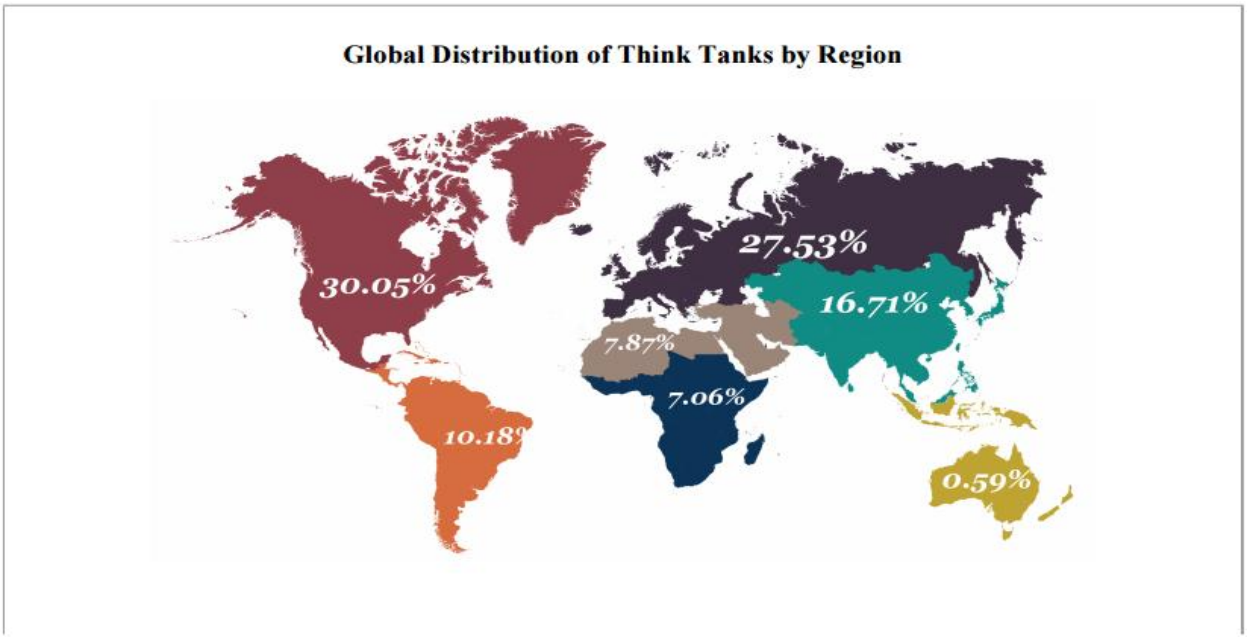

شكل 01:خريطة توضح توزيع مراكز الابحاث حول العالم [1]

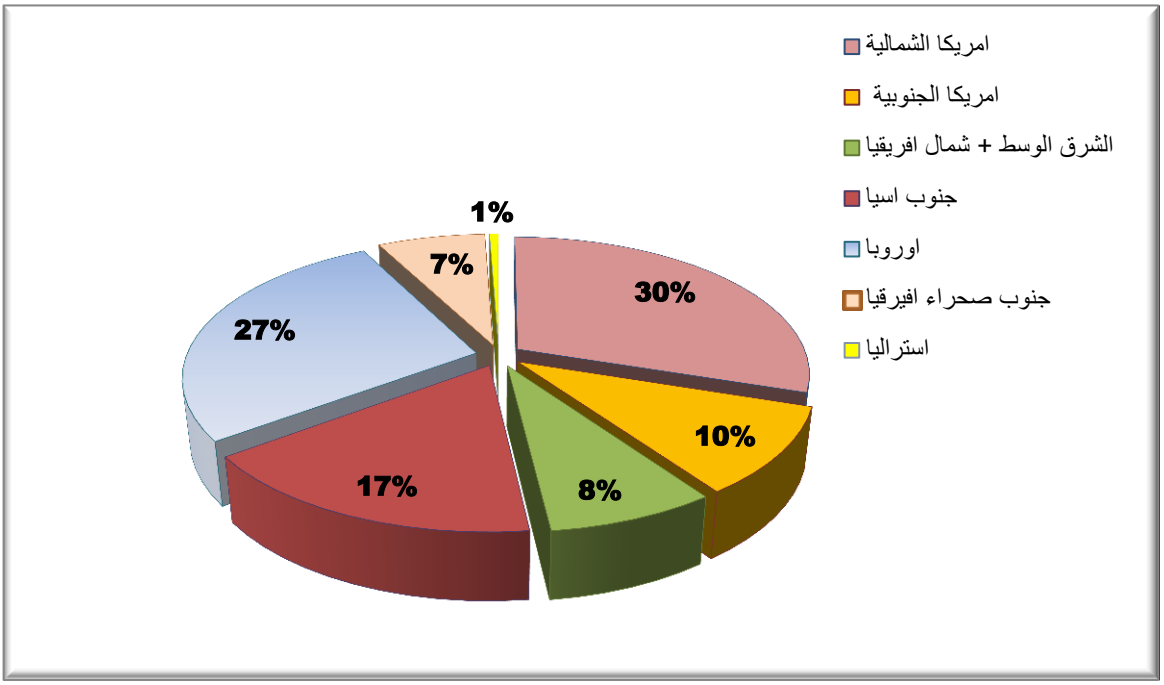

شكل رقم 02: تمثيل بياني لتوزيع مراكز البحوث والدراسات حول العالم .

[1] James. G. McGann (dir.), 2015 p53.

وفي ما يلي ترتيب لأكثر البلدان امتلاكا لمراكز البحوث والدراسات في العالم

بحسب التقرير:

الترتيب الدولة	الدولة	عدد من فكر
.1	الولايات المتحدة الأمريكية	1830
.2	الصين	429
.3	المملكة المتحدة	287
.4	ألمانيا	194
.5	الهند	192
.6	فرنسا	177
.7	الأرجنتين	137
.8	روسيا	122
.9	اليابان	108
.10	كندا	**1099**
.11	إيطاليا	9211
.12	جنوب أفريقية	**1287**
.13	البرازيل	**1382**
.14	السويد	**1477**
.15	سويسرا	**1571**
.16	المكسيك	**1660**
.17	مصر	**1757**
.18	هولندا	**1757**
.19	اسرائيل	**1856**
.20	اسبانيا	**1955**
.21	رومانيا	**2054**
.22	بلجيكا	**2152**
.23	تايوان	**2152**
.24	بوليفيا	**2250**
.25	اكرانيا	**2347**

جدول رقم 02: جدل يوضح ترتيب اكثر الدول امتلاكا لمراكز الابحاث والدراسات في العام [1]

[1] James. G. McGann (dir.), 2015 p54.

- وطبقًا للمؤشرات التي اعتمدها التقرير فقد جاء ترتيب المراكز الخمسة الأولى عالميًا كالتالي:

1. معهد (بروكنجز)واشنطن:

يحتل المركز الأول بين مراكز الفكر في الولايات المتحدة والعالم، ويعد أحد أقدم هذه المراكز تأسيسًا حيث تأسس في عام 1916، وهو المركز الأكثر اقتباسًا في الإعلام الأمريكي والأكثر تأثيرًا في السياسات الأمريكية، تميل توجهات المركز إلى الليبرالية، ووجدت دراسة أعدها موقع U.S. News أن أكثر من 97% من تبرعات العاملين في «بروكينغز» بين عامي 2003 إلى 2010 ذهبت إلى الحزب الديمقراطي

2. المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس):

يقع مقره في بريطانيا، تأسس في عام 1919 بعد مؤتمر مدريد للسلام، يقوم المركز على شراكة بين قنوات الصحافة والمجتمع المدني والبحث ومنظمات غير حكومية ودبلوماسيين، ويتميز بعقد جلسات بحثية مغلقة يحضرها سياسيون أطرافٌ في مختلف القضايا توفر مادة ثرية لباحثيه، وله برنامج خاص بالشرق الأوسط ويقدم استشارات حكومية لدول الشرق الأوسط بشأن قضايا المنطقة.

3. -مؤسسة (كارنيغي) للسلام الدولي:

مقرها الرئيسي في واشنطن، وتأسست عام 1910، ولها خمسة أفرع في واشنطن وموسكو وبيروت وبكين وبروكسل، لتشكل قاعدة ضخمة من المعلومات والتقارير والأفكار التي تؤثر على السياسة الخارجية الأمريكية بشكل كبير. تم افتتاح فرع كارنيغي في الشرق الأوسط عام 2002، ويقع مقره في بيروت.

4. مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية:

يقع مقره في واشنطن، ويتخصص بشكل كبير في الدراسات الأمنية والشؤون الدولية، تأسس في عام 1962، ويصف المركز نفسه بأنه «ثنائي الحزب»، أي يضم باحثين من الاتجاهين الديمقراطي والجمهوري، ضمن عدة اتجاهات أخرى، لتحمل في النهاية تنوعًا في الأفكار التي يقدمها لنواب الكونجرس وأعضاء الحكومة من الحزبين[1]

5. مركز (بروجل):

يقع مقره في بلجيكا، يعد بروغل أحد أبرز مراكز أوروبا تأثيرا على متخذي القرارات، رغم أنه مركز حديث نسبيًا حيث تأسس عام 2005، ويهتم بشفافيته لأداء مهمته، وهي تحسين نوعية السياسة الاقتصادية مع مشاركة نتائج بحثه للتحليل والنقاش، ويضم بروغل من بين أعضائه الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي كواضعي السياسات إضافة إلى شركات ومؤسسات دولية.

- قائمة أفضل معاهد الأبحاث في العالم (غير الأمريكية أو الأوروبية)[2]

1. مركز (تشاتام هاوس)، و(مركز بروغل): سبقت الإشارة لهما في التصنيف السابق

2. معهد (ستكهولم) الدولي لأبحاث السلام(SPIRI) :

يقع مقره في السويد، وهو معهد مستقل يختص بشؤون التسليح والنزاعات المسلحة، تأسس المعهد عام 1966 ويقدم البيانات ويعمل على تحليلها واستخلاص التوصيات استنادًا إلى مصادر معلنة من سياسيين وباحثين ووسائل إعلام وآراء الجمهور. أنشئ المعهد بقرار من البرلمان السويدي ويحصل على منحة سنوية من

[1] James. G. McGann (dir.), 2015 p81
[2] James. G. McGann (dir.), 2015 p82

الحكومة السويدية مع تبرعات من منظمات أخرى لتوسعة أنشطته، ومن أهم البيانات الصادرة من المعهد وثائق الميزانيات الخاصة بوزارة الدفاع والإنفاق العسكري العالمي.

3. المعهد الولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) :

يقع مقره في بريطانيا، ويتخصص في مجال الأمن العالمي والصراعات العالمية. تأسس في عام 1958، ويتخصص بإصدار أبحاث حول التسليح والميزانيات والتوازنات العسكرية، وأبحاث نزع السلاح والحد من الأنشطة النووية.

4. الشفافية الدولية(TI)

يقع مقره في ألمانيا، ويختص بالأبحاث في مجالات المال والاقتصاديات ومراقبة الانتخابات ومطابقتها لمعايير النزاهة والشفافية، تأسس رسميًا في عام 1993، وتتلخص أبحاثه في مجالات الشفافية ومحاربة الفساد.

5. المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية

يقع مقره في فرنسا، ويعتبر المركز الرئيسي للبحوث والنقاشات المستقلة في فرنسا، وهو مخصّص لإجراء التحاليل حول القضايا الدولية. في العام 2011، كان المعهد وللسنة الرابعة على التوالي؛ المعهد الفرنسي الوحيد للبحوث الذي صُنف من بين مراكز البحوث الخمسين الأكثر تأثيرًا في العالم، تأسس عام 1979 ولا يتبع أي حزب سياسي، ويحصل على 70% من ميزانيته عبر القطاع الخاص.

- مراكز الفكر الأبرز في الشرق الأوسط[1]

وفقًا للترتيب الذي أصدره المؤشر فقد جاء ترتيب مراكز الفكر في الشرق الأوسط كالتالي:

1. مركز (كارنيجي) بالشرق الأوسط:

يقع فرع مركز كارنيغي في الشرق الأوسط في بيروت، تأسس في عام 2002، وترأسه حاليًا لينا الخطيب، ويحوي نخبة من الباحثين على رأسهم يزيد صايغ، إضافة إلى عدد من الباحثين الزائرين وغير المقيمين

2. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

ويقع في القاهرة وهو تابع لإحدى المؤسسات الحكومية، تأسس عام 1968 كمركز مختص في الصراع العربي الإسرائيلي، تم توسع نشاطه فيما بعد، وتحوي الهيئة العلمية للمركز أكثر من 35 باحثًا. يصدر المركز إصدارات مطبوعة شهرية وفصلية وسنوية، أبرز الإصدارات الشهرية هي (مختارات إسرائيلية – مختارات إيرانية- كراسات استراتيجية – والملف المصري)، بينما تشمل الإصدارات الفصلية مجلتي (أحوال مصرية – بدائل)، أما أبرز الإصدارات السنوية للمركز فهو التقرير الاستراتيجي العربي.

3. مركز بروكنعز الدوحة:

تأسس المعهد في 2008، ومقره العاصمة القطرية الدوحة ويرأسه الشيخ حمد بن جاسم، رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري الأسبق. وتتركز أبحاث المعهد حول العلاقات الدولية في الشرق الأوسط، والصراعات والتحولات ما بعد الصراعات، و الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية، إضافة إلى قضايا الحكم والإصلاح المؤسساتي.

4. مركز الاقتصاد والعلاقات الخارجية(EDAM) :

يقع المركز في تركيا، تحديدًا في إسطنبول، وهو مركز مستقل، يهدف إلى المساهمة في عملية صناعة السياسات داخل وخارج تركيا، عبر إصدار أبحاث تهتم بمجملها بالدور التركي وموقعه في النظام العالمي، والعلاقات التركية الأوروبية، وقضايا العولمة والاقتصاد العالمي إضافة إلى قضايا الطاقة.

[1] James. G. McGann (dir.), 2015 p86

- أبرز المراكز الأمريكية يأتي في الصدارة[1]

1. مركز (بروكنجز)، ومؤسسة (كارنيجي) للسلام الدولي ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) السابق الإشارة إليها.
2. مجلس العلاقات الخارجية(CFR)

تأسس عام 1921، ومقره في نيويورك، ولا يمكن تصنيفه أيديولوجيًا على أي من الحزبين الديمقراطي أو الجمهوري، ويعد أحد أكثر المراكز تأثيرًا في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية في أمريكا، ويصدر عدة مطبوعات ويقدم استشارات للهيئات الحكومية والاستخباراتية الأمريكية.

3. مؤسسة (ووردرو) ويلسون الدولية للباحثين

يقع مقرها في واشنطن، وأطلق المركز على اسم الرئيس الأمريكي الأسبق و وردرو ويلسون، الذي كان الرئيس الأمريكي الوحيد الحاصل على شهادة الدكتوراه، ويعمل المركز على 9 برامج منها برنامج الشرق الأوسط الذي بدأ في عام 1998.

4. مؤسسة البحث والتطوير(RAND) :

تأسست عام 1948، ويقع مقرها في كاليفورنيا، وبدأت بتمويل من قبل سلاح القوات الجوية الأمريكية، قبل أن تخصص لها شركة فورد تمويلًا ضخمًا يغطي نفقاتها إلى الآن، وتختص المؤسسة بدراسة الصراعات الكبرى القائمة حول العالم، وتقديم نصائح للحكومات الأمريكية بكيفية التعامل معها.

ومن خلال اطلاعنا على نتائج التصنيف لسنة 2015 يمكن تسجيل بعض النقاط والملاحظات:

أولاً: تستحوذ مراكز التفكير في أميركا الشمالية وأوروبا على نحو 60% من عدد مراكز التفكير في العالم. فهناك 1,989 مركزاً في أميركا الشمالية، و1,822 مركزاً في أوروبا. غير أن عدد مراكز التفكير في الولايات المتحدة وحدها هو 1,830 مركزاً. كما أنه من الملاحظ أن أكثر من نصف مراكز التفكير هذه تتبع الجامعات في هذه البلدان. ومن الملاحظ أيضاً أن نحو رُبْع المراكز (حوالي 400 مركز) في الولايات المتحدة تتخذ من واشنطن العاصمة مقراً لها. وهذا يعني أن مراكز التفكير تحظى بمكانة متقدمة في العالم الغربي قياساً بباقي مناطق العالم. كما يُعبّر وجود نحو 28% من مجموع مراكز التفكير في العالم بالولايات المتحدة وحدها عن الدور الحيوي الذي تلعبه -أو تسعى للعبه- هذه المراكز في صناعة السياسات والقرارات لكبرى القوى العالمية.

ثانياً: مقارنة بالولايات المتحدة، تأتي الصين في المرتبة الثانية بـ429 مركزاً، وبريطانيا ثالثة بـ287 مركزاً، وألمانيا رابعة بـ194 مركزاً، والهند سادسة بـ192 مركزاً. ثم تأتي على التوالي كل من فرنسا والأرجنتين وروسيا واليابان وكندا. وهذا يعني أن الدول الكبرى والاقتصادات الكبرى تحظى بأعلى أعداد مراكز تفكير.

أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي يوجد فيها 521 مركز تفكير؛ فنجد أن مصر تحظى بالمرتبة 17 عالمياً بـ57 مركزاً، يليها الكيان الصهيوني "إسرائيل" بـ56 مركزاً. أما إيران فلديها 34 مركزاً، ولتركيا 31 مركزاً.

غير أن العدد هو مجرد مؤشر واحد من مجموعة مؤشرات على دور مراكز التفكير وتأثيرها؛ فتأثير مراكز التفكير على صانع القرار وعلى الحياة العامة، وجدية ونوعية الدراسات والاستشارات التي تقدمها، وأجواء الحرية التي تتمتع بها، وجهات التمويل التي تقف وراءها، والأجندات الوطنية أو الخارجية التي تتبناها،

[1] James. G. McGann (dir.), 2015 p65

وقدرتها على الاستفادة من الأدمغة والعقول والخبراء في التخصصات المختلفة، وعلى تقديم حلول للمشاكل الحقيقية التي تعاني منها بلدانها...، كلها مؤشرات يجب أن توضع في الاعتبار عند تقييم أداء هذه المراكز.
ثالثاً: حسب نتائج التصنيف الذي أعلنه معهد لودر، فإن الولايات المتحدة تتصدر قائمة أفضل مراكز التفكير في العالم لسنة 2014، حيث يحتل معهد بروكينغز (Brookings Institute) المرتبة الأولى عالمياً، وتحتل المراكز الأميركية ست من المراتب العشر الأولى، وإحدى عشرة من المراكز الخمسين الأولى. ويقف إلى جانب بروكينغز من الولايات المتحدة مركز كارنيجي ثالثاً، ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) رابعاً، وراند سابعاً، ومجلس العلاقات الخارجية (CFR) ثامناً، ومركز وودرو ويلسون عاشراً[1].

أما بريطانيا فتقف منافساً قوياً للولايات المتحدة بمركزين ضمن العشرة الأوائل هما (شاتام هاوس) ثانياً، والمعهد العالمي للدراسات الإستراتيجية (IISS) تاسعاً. ولبريطانيا ثمانية مراكز ضمن الخمسين الأولى. ولا نكاد نجد منافساً لأميركا وبريطانيا في قائمة الخمسين الأولى إلا من ألمانيا (ستة مراكز) وبلجيكا والصين (أربعة مراكز لكل منهما)؛ أما اليابان وكندا وروسيا وكوريا الجنوبية فحظيت بمركزين لكل منها[2].

وفي المنطقة العربية والإسلامية لا نجد في قائمة الخمسين الأولى إلا اسماً واحداً لمركز أميركي يتخذ من لبنان مقرا له، هو كارنيجي الشرق الأوسط الذي جاء في المرتبة الـ37.

أما مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية -وهو مركز مصري- فإنه يقع في المائة الأولى، وحصل على المرتبة الـ51. ويوجد في المائة الأولى إلى جانبه مركزان تركيان (المرتبتان 74 و87)، ومركز إندونيسي (المرتبة 69) ومركز ماليزي (المرتبة 90) ومركز بنغلاديشي (المرتبة 97). وبغض النظر عن الملاحظات المنهجية والعلمية التي يمكن أن تؤخذ على هذا التصنيف، فإنه يعطي انطباعاً عاماً بضعف أداء وتأثير مراكز التفكير في عالمنا العربي والإسلامي.
رابعاً: يتمتع الكثير من مراكز التفكير العالمية بوضع متين ومستقر ومغرٍ مالياً. وتتلقى دعماً واسعاً من جهات رسمية وخيرية وشركات و لو بيات ضغط وأصحاب نفوذ وأحزاب... و"فاعلي خير". أي أن ثمة إدراكاً رسمياً وغير رسمي لدور مراكز التفكير وتأثيرها، وثمة محاولات للاستفادة منها أو لتوظيفها بما يخدم برامج الجهات المانحة.
وتشير إحدى الدراسات حول أعلى أو أفضل عشرين مركز تفكير أميركياً إلى أن معدل الميزانية السنوية للمركز الواحد هو 29 مليون دولار حسب إحصائيات 2011؛ وأن مركز راند لديه ميزانية سنوية بـ263 مليون دولار وأكثر من ألفي موظف، يليه مركز بروكينغز بميزانية سنوية بنحو تسعين مليون دولار ونحو 530 موظفاً.
وتشير الدراسة إلى أن متوسط معدل قيمة الممتلكات (الاستثمار المالي والممتلكات الموقوفة) هو 67 مليون دولار لكل مركز. مع ملاحظة أن قيمة ممتلكات مركز بروكينغز هي 299 مليون دولار، وكارنيجي 253 مليون دولار. ولاحظت الدراسة أن نسبة عالية من موظفي وباحثي هذه المراكز تزيد رواتبها على مائة ألف دولار سنوياً.

[1] محسن صالح ,قراءة في التصنيف العالمي لمراكز التفكير ,مركز الجزيرة للدراسات الدوحة 2015 تم الاطلاع علية في 2016/03/14, عبر الموقع www.aljazeera.nat/konwaedgegat
[2] محسن صالح, المرجع السابق.

خامساً: حسب نتائج التصنيف العالمي في سنة 2015 لمراكز التفكير بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الدول العربية وإيران وتركيا وقبرص والكيان الإسرائيلي)، فإن فروعا لمراكز أميركية تحتل ثلاثة مواقع متقدمة، وعلى رأسها كارنيجي الشرق الأوسط الذي حصل على المرتبة الأولى، وبروكينغز الدوحة في المرتبة الثالثة، وراند قطر في المرتبة الـ15. ويعطي هذا التصنيف الكيان الإسرائيلي موقعاً متقدماً بوجود 12 مركزاً يتبعه ضمن الـ55 مركزاً الأولى, من بينها المركز الخامس لمعهد دراسات الأمن القومي(INSS) ، والمركز التاسع لمركز بيغين/السادات للدراسات الاستراتيجية.

ويعطي التصنيف لمصر عشرة مراكز ضمن الـ55 الأولى، ولتركيا خمسة مراكز، ولكل من المغرب ولبنان أربعة مراكز، ولكل من الإمارات وقطر والأردن والكويت ثلاثة مراكز. وقد حظي مركز الأهرام بالمرتبة الثانية في هذه المنطقة، وحظي مركز الجزيرة للدراسات (قطر) بالمرتبة السادسة، ومركز دراسات الخليج (السعودية) على المرتبة الثامنة، ومركز الدراسات الاستراتيجية (الأردن) على المرتبة العاشرة.

وفيما يتعلق بالتصنيف للشرق الأوسط يجب تسجيل بعض الملاحظات:

الأولى هي الحضور الإسرائيلي القوي في هذا التصنيف؛ وهو يعود في جانب منه إلى الاعتراف الرسمي والمؤسسي والعلمي الإسرائيلي بدور مراكز التفكير، التي تلعب دوراً مشابهاً لما تلعبه المراكز في أميركا وأوروبا.

والثانية الحضور المتفوّق لمراكز دراسات أميركية لها فروع في المنطقة العربية (بروكينغز وكارنيجي وراند).

والثالثة: أن هذه النتائج ربما عكست حالة الضعف وغياب الدور الذي تعاني منه مراكز التفكير العربية والإسلامية. كما تعكس حالة التخلف التي تعيشها أمتنا؛ فهناك الكثير من المراكز في منطقتنا هي من قبيل الديكور والوجاهة لدى بعض الأنظمة. وهي لا تستطيع أن تتنفس إلا تحت سقف النظام وقبضته الغليظة.

وهناك مراكز لا تعدو كونها مكاتب علاقات عامة، وواجهات لوزراء وعسكريين كبار متقاعدين لدواعي الظهور في المنتديات ووسائل الإعلام، أو واجهات لجهات خارجية. أما تلك المراكز الحرة الجادة فهي إن سلمت من أساليب التضييق المختلفة، فلن تجد في أغلب الأحيان آذاناً صاغية من الأنظمة الرسمية التي تعيش تحت سلطتها[1].

أما الرسالة الإيجابية التي يمكن استنتاجها فهي أن منطقتنا العربية والإسلامية تحتاج حاجة ماسة إلى مراكز تفكير علمية جادة، تعمل في بيئة حرة، وتكون لها أجندات وطنية وعربية وإسلامية حقيقية، ولا تصب في خانة الدراسات والتوصيات التي تسوّق القوالب والوصفات الأجنبية الجاهزة، ولا تقدِّم الوصفات التي تدعم أنظمة الفساد والاستبداد، وطرق بقائها وقمع شعوبها

المطلب الثاني: دور مراكز الابحاث والدراسات

تقوم مراكز التفكير Think Tanks عادة بمهامّ، تتمثّل في: أن تكون بمنزلة جسور بين المجتمع والدولة والعلم، وأن تخدم المصالح العامة والفرد وصانع القرار."

وبشكل عام، فإن الدور الأساس الذي تقوم به مراكز الأبحاث؛ يعد مؤشرا على درجة نضج مؤسسات الحكم والإدارة في المجتمع، وعلى تطور الجماعة العلمية والبحثية. ومن الأدوار التي تقوم بها مراكز الأبحاث في الدول نذكر:

[1] محسن صالح .المرجع السابق.

1. إجراء الأبحاث والدراسات، وتقديم التحليلات المعمقة والمنهجية حول المشكلات والقضايا الساخنة التي تواجه السياسات العامة. وفي ضوء ذلك، لم يعد دور مراكز الأبحاث في المجتمعات الغربية دورا ثانويا؛ وإنما بات دورا أساسيا في رسم السياسات، وفي ترشيد عملية اتخاذ القرار.

2. دعم صنّاع القرار؛ إذ أن رجل الدولة وصانع القرار بحاجة لمن يبلور له الخيارات، ويوضِّح له السياسات، ويفصِّل له القضايا بشكل دقيق وعلمي,لذلك فإن الكثير من الحكومات والأجهزة التنفيذية في العالم، تعتمد على أبحاث مراكز بحثيّة وعلى دراساتها وخبراتها. وربما عُدّت تلك المراكز هيئة استشارية لتلك الجهة أو لذاك الجهاز الحكومي[1]

أو الأهلي,ولهذا الغرض، تقوم مراكز الأبحاث بـ:

أ. تحديد الأولويات: وذلك من خلال تحديد المركز لجدول أعماله البحثية ومن شأن ذلك، أن يوجّه الاهتمام إلى موضوعات معينة في مجال سياسة عامة (كالتعليم، والصحة .....)

ب. اقتراح البدائل وطرح الخيارات: وذلك من خلال طرح الحلول والبدائل المتنوعة، بناء على تقييم السياسات والبرامج المطبقة .

ج. تحديد التكلفة: العائد لكل بديل ، وكذلك طرح المكاسب المتوقعة من كل بديل فمراكز الأبحاث ، تمثّل مصدرا أساسيا للمعلومات والنصح بالنسبة إلى صنّاع القرار على مختلف مستوياتهم. إذ تؤدّي مراكز الأبحاث والدراسات في الولايات المتّحدة على سبيل المثال - دورا أساسيا في مجال اتخاذ القرار: بل قد يذهب البعض إلى القول إنّ بعض تلك المراكز يشكّل خطوطا خلفية للبيت الأبيض أو لوزارة الدفاع الأميركيّة.[2]

3. تقديم الاستشارات والإرشادات لصانع القرار، حول الأولويّات والمستجدات العاجلة أو الفورية؛ وذلك من خلال البحوث العلمية والتطبيقية الميدانية واستطلاعات الرأي.

4. تقديم التفسيرات والتوجهات لوسائل الإعلام حول السياسات العامة، وتقديم توضيحات للجمهور تتعلّق بتلك السياسات؛ حتى يتسنّى له فهمها.

5. يفترض أنه من الأدوار التي تضطلع بها مراكز الأبحاث: إشاعة روح البحث العلمي، والتعامل مع القضايا بموضوعية، وتعميم ثقافة البحث والتحري والاستدلال، ورعاية المبدعين واكتشافهم، وتوفير الفرصة للراغبين في البحث والكتابة والتأليف، وإقامة جسور التعاون بينهم وبين الجمهور.

6. تجسير الفجوة ما بين المعرفة والتطبيق، والمساعدة في إعداد الأجندات السياسيةPolicy Agenda ، وتطوير الحياة المعرفية في الوسط العام. فعادة ما تستقطب مراكز الأبحاث ذوي الاهتمام والخبرة؛ لذلك فإن لها دورا في تطوير الحياة الفكرية والمعرفية، عن طريق أنشطتها الثقافية ومنابرها الإعلامية المختلفة. وتقوم هذه المراكز برفد الساحة بالمعلومة الجديدة الموثّقة، وبالتحليل العلمي الرصين. كما تبلور آفاق المستقبل، وتوضح الغامض من القضايا والأمور[3]

7. البحث عن أولويات التنمية في المجتمع، ولفت انتباه صانع القرار إليها، وإعطاء تصور لسبل حلها. وتساهم مراكز الأبحاث في توجيه الأنظار إلى المعضلات المجتمعية، تلك التي تواجهها التنمية المحلية والدولية.

---

[1] سامي الخزندار، . مرجع سابق ص27

[2] سامي الخزندار مرجع سابق ،ص16

[3] خالد وليد محمود' مرجع سابق ص21 .

8. تطوير البحث العلمي ومناهجه وأدواته؛ بما يتوافق واحتياجات الدولة والمجتمع والأفراد. كما تلعب مراكز الأبحاث دورا في تطوير نظم التعليم والسياسات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية.

9. وتُستخدم مراكز الأبحاث كأداة / أو كقناة اتّصال بين صانع القرار والشعب. ويقوم صانع القرار - من خلالها - بإرسال رسائل سياسية أو إشارات "جس نبض" إلى الشعب. كما تُستعمل للتعبير عن مواقف استباقية تتخذها بعض الأطراف من قضايا جدلية أو أزمات سياسية.

10. إقامة جسور من العلاقة والتواصل بين أطراف متعددة، تمثل في مجملها أقطاب إدارة السياسة العامة وتنفيذها والتعامل معها. فمراكز الدراسات مثلا، تتوسط العلاقة بين الحكومة والمؤسسات الأكاديمية؛ وذلك من خلال تحويل السياسة من عملية إجرائية وممارسة، إلى مادة عملية تنتظم في أطروحات ونظريات وأفكار يمكن تداولها من جانب الأكاديميات في مجال البحث والتدريس. وبذلك تخدم هذه المراكز المؤسسة الأكاديمية؛ من ناحية تحويل التجربة العملية إلى مادة نظرية، تدعم البناء العقلي والعلمي، وتقدم له أرضية التطور.

11. متابعة أحدث الدراسات، وترجمة منشورات ومؤلفات تصدر عن المؤسسات والمراكز البحثية في الدول الأخرى؛ خاصة الدول التي تكون موضع اهتمام خاص. كما تضطلع مراكز الأبحاث الغربية بدور هام، من خلال مجال "علم المستقبليات" أو الدراسات الاستشرافية. وقد أصبحت نتائج هذه الرؤى المستقبلية، من المتطلبات الأساسية والمهمة للتخطيط الاستراتيجي في الدول المتقدمة.[1]

[1] خالد وليد محمود، مرجع سابق ص22.

المبحث الرابع :العلاقة بين مراكز الابحاث والدراسات ورسم السياسة العامة

إن الدول اليوم تعيش أمام تحديات كبيرة، و إذا ما استطاعت تجاوزها فإنها سوف تحقق الأهداف التي وضعتها على أجندتها، و من بين اهم التحديات ما يعرف بالتدفق الهائل للمعلومات، أو ما يعرف في وقتنا الحاضر بعصر المعلومات، التي يمكن إتاحتها عن طريق الوسائل الالكترونية و تقنيات الاتصال عن بعد، و إذا ما حاولنا إسقاط هذه المفاهيم على دول العالم الثالث وخاصة العالم العربي ، فإننا نلاحظ أن هذه الدول بالرغم من أنها صاحبة حضارات إنسانية ذات تقاليد عريقة و تاريخ ثقافي طويل، إلا أنها اليوم تعاني نسبة أمية كبيرة تجاوزت الأمية التقليدية إلى أمية للتكنولوجيا، رغم ما يمكن أن تحققه من تقدم إذا ما تم استثمارها بشكل جيد. و يرجع ذلك إلى اعتبار دول العالم الثالث منذ المرحلة الأولى من الاستقلال، أنها بحاجة ماسة و ضرورية إلى لقمة العيش و اللباس و التعليم أولا، و انعكس ذلك في خططها التنموية التي ترتكز على قضايا محورية من بينها: الأمن القومي، العلاقات الدولية، التجارة الخارجية و التكنولوجيا المستوردة.

وإذا أرادت دولة ما التطور و تحقيق التنمية الشاملة، يجب عليها أن تدرج قضايا محورية أساسية في سياستها الوطنية، مثلا الأسبقية في التخطيط للمعلومات، للقضاء على الأمية التقليدية و الالكترونية، بصياغة خطة على مقاس خصوصية معلوماتها المحلية، وإمكانياتها المادية، والمالية والبشرية، وتأهيلها بشكل جيد، يمكنها من الأخذ من ثقافات و معلومات الآخرين ما يخدمها و ليس ما يطمس ثقافتها و حضارتها، فوجود استراتيجية أو سياسة معلوماتية، كدراسة دقيقة وفق سياسة محكمة تضم مجموعة خطط فرعية، يشترك في وضعها كل الأطراف دون إغفال أي جانب، حتى لا يحدث ذلك فراغا يخل ببنائها، بهدف توفير المعلومات و السيطرة على تدفقها بمساعدة التكنولوجيا، لتأسيس بنوك و شبكات المعلومات، كخدمة للمستفيدين مهما كان مستواهم، كما تعتبر دعامة للبحث العلمي و خطوة للانفتاح على العالم، بقاعدة معلوماتية صلبة تضمن لها المشاركة في تفعيل مجتمع المعلومات العالمي، و ليس الانحلال و الانصهار فيه، دون تقديم أية مساهمات في هذا المجال.

المطلب الاول: تأثير البحوث والدراسات العلمية في نجاح السياسات.

على الرغم من أن الاهتمام بالبحوث و الدراسات يعد من بين مهام الإدارة العامة، إلا أنه في الآونة الأخيرة لقيت اهتماما كبيرا من طرف صناع السياسة أنفسهم، خاصة في الدول التي تحترم البحث وتؤمن بفعاليته في رشادة السياسات العامة وفي تحقيق التنمية، ويعود هذا التركيز من طرف صناع السياسة إلى الأسباب التالية:

- إن من بين أهداف الباحث العمل على تحرير العقل من الطوباوية، والنظر إلى القضايا بأكبر مقدار من الموضوعية حتى يحقق الأهداف المنشودة.
- إن الباحث يعمل على تشخيص مشاكل محدودة وبيان المجالات الواقعية لكل هذه المشاكل، كما يعتبر أيضا كرائد بالمفهوم الذي تفتضيه مهمة التحقيق و الإبداع التفتيش عن المعلومات الكافية.

- العمل على كشف النقاب عن المعلومات بطرق تحقيقيه مدروسة وجعلها ذات فائدة مستقبلية، كما يقوم الباحث بدراسة القضايا بحياد وموضوعية بعيدا عن الحساسيات السياسية.[1]

انطلاقا مما سبق تتحدد مكانة البحث في تحسيس الإدارة لترقى بمستوى مسؤولياتها، في عملية التغيير والتحديث الاجتماعي والاقتصادي وخلق الوسط السياسي الآمن، فالبحث له أدوار متعددة ومتميزة طبقا لمجال السياسة العامة و الجهاز الحكومي، والشيء الذي يهمنا هنا هو مكانة البحث في السياسة العامة، فهذه الأخيرة تعد بمثابة إجراء ينطوي على إظهار نوايا استراتيجية معينة لتحقيق قيمة سياسة معينة، وتعتبر الإطار العملي الذي تسير ضمن حدوده جميع المؤسسات القائمة، وتهدف هذه النوايا عادة إلى تنشيط القوى الفاعلة لزيادة إنتاجية المجتمع، لتحقيق الرسالة التي يعتقد واضعو القيمة السياسية بأنها الرسالة التي جاء من أجلها المجتمع نفسه.[2]

. و بناء على أهمية المشكلة العامة يتم التشديد على الدور الذي يقوم البحث الدراسة في مساعدة واضعي السياسة، في تضييق حالة عدم التأكد من ردود الفعل لنواياهم،

و إزالة المشاكل التي تعترض طريق تنفيذها و ذلك عن طريق تحليل مقوماتها بصورة موضوعية، واقتراح السبل العلمية لحلها أو تجميدها أو تأجيلها إلى وقت ملائم.

إلا أنه لا يمكن أن تحل مجهودات الدارسين والباحثين محل صناع السياسة العامة، ولكن يساعد البحث على زيادة معارف صناع القرار وتوضيح رؤيتهم وإزالة الافتراضات العالقة في أذهانهم، فالبحث سيقدم لهم خبرة الماضي وتحليل الواقع ليمكنهم من استشراف المستقبل وخلقه، وعليه يمكن أن يقدم البحث فوائد ومآرب عدة منها زيادة المعرفة لتقليل نسبة الجهل بمقومات المحيط والبيئة، وكذلك إقناع الأطراف المختلفة بأهمية السياسة العامة في مجال التنمية الشاملة، بالإضافة إلى تفادي الحوادث الجانبية التي قد تؤثر سلبا على مختلف السياسات. على عكس الدول النامية التي تعاني ضعفا كبيرا، وانعدام الوعي بأهمية البحوث والدراسات في التطوير والرقي بالسياسات العامة، وعدم تهيئتها للظروف الملائمة لانطلاقتها، نجد الدول المتقدمة تهتم بهذا المجال وتقوم بدراسات تحدد فيها العلاقة المتقاطعة بين السياسة والإدارة مثل: (الوظيفة العامة والمركز الاجتماعي ، الولاء و الكفاية الإدارية، الاتجاهات الاستهلاكية وتأثيرها في التنمية، تخطيط المدن، المحيط الاجتماعي وتأثيره في صنع القرار، الفساد و الانحراف الإداري، اللامركزية والتفتح الإداري، أبعاد التنمية ومجالاتها... الخ[3])

إن عملية تصنيف مواضيع البحث لا تقتصر على إيجاد المراتب والأصناف للمشاكل العامة فقط، بل أنها ذات أهمية عملية تبرز في كيفية إدارتها وتمويلها وتكوين الوحدات المسؤولة عن بحثها، وتفرض هذه العملية معرفة كيفية تحسس المشكلة وفقا لقدرتها وأهميتها ومقوماتها، وأن يكرس البحث تطلع واسع وأفق عريض لكي يتفهم خلفيتها، ومن ثم يصنفها وفقا للأهداف التي جاء من أجلها. وفيما يلي سنقدم تصنيفا من بين بعض التصنيفات للبحوث وهو كالآتي:

---

[1] معو زين الدين ,المعلومات كألية لرسم السياسات العامة في الجزائر ,مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ,جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة 2009,ص135.

[2]. عبد اللطيف القصير ، الإدارة العامة المنظور السياسي ,بغداد : مطبعة جامعة بغداد، 1980 ، ص.89.

- [3] كمال بطوش، "مجتمع المعلومات و حتمية مواكبة ثورة التكنولوجيا الرقمية"، تم تصفح الموقع يوم:13 جانفي 2016 http://www/arabcin.net/arabiaa/1-2003/html

- بحوث وصفية تهدف إلى إعطاء الأسس التي يمكن الانطلاق منها للتكهن بحوادث المستقبل، كبحوث تتعلق بالسلطة وما هي مساحتها التي يمكن قبولها من المواطنين، أو ماهية نفوذ السلطة أو حدود القانون وتفويض السلطة، وهذه البحوث كلها يمكن اعتبارها من النوع الذي يزيد من توسيع آفاق المعرفة بالتنمية الإدارية.
- بحوث تتعلق بالوسائل التي تساعد من تقليل نوع التوتر لحل تضارب في اختصاص، أو منع وقوع ذلك التضارب داخل الجهاز الحكومي، مثل بحوث الصفات المقومة لواضعي القرار والقيادات والجماعات، وفعالية اللجان والمجالس كوسائل تنسيقية.[1]
- بحوث تتعلق بدراسة ظاهرة ضعف الجهاز الحكومي في وجه من وجوهه، مثل التضخم كسبب من أسباب ضعف الإنتاج، و قلة الرواتب كسبب من بين أسباب الرشوة...الخ.

إن الهدف من وراء التطرق لهذه التصنيفات للبحوث، هو لتبيان بعض المشاكل العامة التي تواجهها الحكومات اقتصاديا اجتماعيا و سياسيا، والأخطر ثقافيا وحضاريا، حيث يعتبر البحث من أهم الأسس التي يعتمد عليها صناع السياسة لجمع معلومات قيمة وصادقة حول أي قضية محل اهتمامهم، انطلاقا من خلفية أساسية كون الباحث و المفكر والدارس خارج دائرة السياسة والنفوذ ، أي ما من شأنه أن يقدم تحاليل موضوعية وأكثر ارتباطا بالواقع العلمي، خاصة إذا تعلق الأمر بالجهاز الحكومي.

لقد زاد الاهتمام في مطلع القرن الحالي بحقل السياسات العامة من طرف المفكرين والعلماء، وهيئات البحوث و الدراسات، مثل الإصلاح الاقتصادي والإداري وسياسات التنمية البشرية وكذا سياسات الإدارة العامة و التخطيط، لكن في المقابل لا يزال الاهتمام ضئيلا في دول العالم الثالث بالمقارنة مع طبيعة المشاكل التي تواجهها، فمثلا من حيث قيمة الأموال المخصصة للبحوث و التطوير في الوطن العربي هي (0,2 %) [2]من إجمالي الإنتاج القومي، ولو أن إن العديد من الميادين الحيوية والاستراتيجية تحتاج إلى بحوث منسقة واسعة لتحديد الثغرات في السياسات و الممارسات، ومن الضروري توفير معلومات إحصائية عصرية يعتمد عليها، ومن هذه المنطلقات تبنى وتصاغ السياسات والممارسات على المعلومات والمعطيات الإحصائية، المقدمة من البحوث ودراسات توجه للسياسات التي تسعى لخدمة المجتمع وأفراده إن من بين المؤشرات التي يقاس بها التطور والتنمية في المجتمعات المعاصرة وعلى كل المستويات، نجد المعلومات العلمية، التي تعتبر من بين أهم الثروات التي تحتل الصدارة، ذلك لأن الرصيد المعرفي المتاح لكل فئة أو مجتمع هو الذي يحدد صلاحية التخطيط وصواب اتخاذ القرار، كما أنه من الاستحالة بمكان أن تستغني الدول والحكومات عن الباحثين، والهيئات البحثية والمعاهد المتخصصة لوضع أي سياسة عامة واضحة ودقيقة، بإمكانها أن تؤدي دورا في تجاوز الصعاب الناجمة عن التخطيط وفهم وحصر أبعاد المشكلات[3] .

إن معظم الدراسات والأبحاث العلمية التي تتقدم بها الباحثين تعد من أهم مصادر المعلومات الأولية غير المنشورة، و تمتاز بدقتها وموضعيتها وحداثة معلوماتها لكونها تمثل إسهاما علميا، وإضافة حقيقية لرصيد المعرفة لإتباع أساليب البحث العلمي عند إعدادها والتعمق في المعالجة والتحليل، والتوصل إلى نتائج جديدة غير مسبوقة، وأهم ما تقدمه إلى صناع القرار والسياسة هو معرفة الخلفيات الجوهرية للمشكلات والحلول المقترحة بشأنها، بالإضافة إلى الرسائل و الكتب ، هناك أيضا تقارير البحوث التي تعد من الأوعية

- [1]جيمس ماكغان، دور مؤسسات الفكر و الرأي في السياسة الخارجية الأمريكية، تم تصفح الموقع يوم: . 13 جانفي 2016 <http:/www.EJOURNAL.ARABIC.HTM

[2]معو زين الدين, المرجع السابق ,ص137.

[3]. الأخضر إدروج، ذكاء الإعلام في عصر المعلوماتية، ط. 1.(الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 1999)، ص.16.

العلمية التي تسجل نتائج مشاريع البحوث، وتحظى باهتمام أكبر في معظم مجالات العلم و التكنولوجيا ، وهناك العديد من تقارير البحوث الخاصة بمؤسسات البحث الحكومية او الخاصة وتقارير البحوث التعاقدية، التي تهتم برسم وصنع السياسات التي تهم المجتمع. وتقسم التقارير إلى ثلاثة أقسام، فهناك تقارير غير سرية يمكن تداولها بلا قيد، ولا تخضع لأي حظر، وتقارير رفع الحظر عنها بعد وقت من صدورها، وكذلك تقارير سرية يحضر تداولها إلا في أضيق الحدود، وتمتاز هذه الأنواع المختلفة للتقارير بسرعة بث المعلومات بشكل مفصل، اهتمامها بالموضوعات المتصلة بالأمن القومي، كما أن لها أهميتها في نشر المعلومات الأولية في العلوم الاجتماعية ... الخ. إن تدفق المعلومات والأفكار الجديدة بسرعة هائلة دفعت بالباحثين والمفكرين إلى مجاراة روح التغيير والاستجابة إلى التطلعات الحديثة في المجال السياسي والإداري.

كخلاصة للتحليلات السابقة تشكل المعلومات التي تستخلص من البحوث، والدراسات والسجلات والوثائق والتقارير البحثية، أحد أجود وأدق المعلومات المعتمدة في فهم المشكلات العامة والمجتمعية منها خاصة، وتعد أقرب إلى الصدق والموضوعية وأكثر ارتباطا بالواقع، فلا بد من تفعيل وتنمية دور البحوث والدراسات، خاصة تلك المتعلقة بأمور السياسة والحكم والسلطة، كأحد المداخل الأساسية في عمليات رسم السياسات والتخطيط..

المطلب الثاني: تأثير مصادر المعلومات في السياسة العامة

تعتبر المعلومات إحدى العناصر الأساسية للموارد الوطنية، ، فهي مطلب لإرضاء فضولنا الفكري المتعلق بكل ما هو غامض حولنا في مختلف الأحداث. ولنا رغبة واسعة للمعلومات في ممارسة نشاط حياتنا اليومية لمعرفة الأشياء و نوعيتها و تكاليفها لأداء أعمالنا مهما كانت طبيعتها، كما نحتاج لمعلومات لخدمة الغير في مواضع مختلفة، ثابتة[1]

كما تعتبر المعلومات ميزة الإنسان العاقل المدرك لما يحدث حوله من تغيرات على أي مستوى في أي نشاط، و توفر المعلومات سيساعد على اتخاذ القرارات، و التخطيط الأمثل لدى متخذي القرارات باستغلالهم لها في التسيير الإداري، حتى يتجنبوا العشوائية، و يصلوا إلى مستوى إنتاجي مرتفع كما و كيفا، لإشباع حاجات الفرد و تحقيق طموحه، و هذا يعني أن دور المعلومات في اتخاذ القرارات، هي الحجر الأساسي الذي ترتكز عليه عملية اتخاذ القرارات. فالمعلومات تعتبر عصب الإدارة الحديثة، فأقدر الناس على التخطيط هم الذين يمتلكون المعلومات بمختلف صورها، فبقدر ما يملكون من معلومات يكونون في مركز القوة أو الضعف، و الدول المسيطرة على القرارات في العالم هي تلك التي لها معلومات عن دول أخرى، و تعمل على الحفاظ عليها و لا تسمح بالاطلاع على ما تراه يؤثر على قوتها، أو يقلب موازين القوى، و نحن نعيش اليوم في عالم لم تعد فيه علاقات الإنسان محدودة في محيطه الصغير، بل تجاوزت حدود البلد لتتشعب مع دول أخرى[2].

إن الإشكال الذي يواجه السياسيين و صانعي السياسات العامة في الدول، ليس غياب المعلومات التي يحتاجونها لرسم السياسات، و إنما التدفق الهائل و السيل العارم من المعلومات، فالحقيقة أن صانعي

[1] رولا هلالة، "المعلومات والتنمية"، تم تصفح الموقع يوم: 13 جانفي 2016
http://aracine-net/arabia/4-2001.htm

[2] معو زين الدين ,المرجع السابق,ص114.

السياسات غالبا ما يجدون أنفسهم محاصرين بمعلومات تفوق ما يستطيعون استخدامه مثل النصائح من البيروقراطيين، التقارير من الوكالات

الدولية أو من منظمات المجتمع المدني، و شكاوي الناخبين، و شروحات و عرض مشاكل البرامج الحكومية الجارية في وسائل الإعلام الشعبية، وكذلك الوسائل المقتصرة على النخبة من الناس. إن هذه المعلومات قد تكون غير منتظمة التنسيق و غير موثوقة أو تشوبها المصالح الخاصة للذين ينشرونها، وقد تكون بعض المعلومات تقنية لدرجة لا يستطيع صانعو السياسة من غير الاختصاصيين فهمها أو استخدامها، وقد تكون بعض المعلومات تتعارض مع مصالح صانعي السياسة، الذين يترتب عليهم اتخاذ قرارات تستند إلى معلومات يشعرون انها لا تفي بالغرض في مواقف كثيرة، و قد تكون معلومات أخرى غير مفيدة لأنها تختلف بشكل جذري عن المشهد العالمي أو عن إيديولوجية الذين يتلقونها. وبالتالي فهناك العديد من المصادر المحتملة لتلك المعلومات، ففي ظل التطور الذي يشهده العالم اليوم، تزايد الاهتمام بشكل مطرد بهذه المصادر، و الغرض هو خلق مجتمع متقدم و متطور، ترتبط فيه المعلومات بخطط التنمية على المستويات القطرية و القطاعية، وذلك نظرا للدور الذي تلعبه في عملية التخطيط و بناء السياسات العامة في شتى المجالات، ليس لكونها الجهاز العصبي لإدارة الأنشطة المعلوماتية و سواها، وإنما لكونها وسيلة لزيادة الكفاءة و الفعالية و تحسين الأداء، بحيث أصبحت مصادر المعلومات بأشكالها و مستوياتها عنصرا أساسيا و موردا حيويا للمعلومات و كذا دعم صنع السياسات العامة.

كما تعتبر مراكز تشكل البحوث و الدراسات أحد المرتكزات البنيوية خاصة في الدول المتقدمة، التي تقدس مكانة العلم و البحث، و هكذا فإن تحليل السياسات العامة يتم بطريقة شخصية، عن طريق باحثين يعملون في إطار جامعتهم، أو في إطار دراسات و استشارات لدى المعاهد المتخصصة. ويتعامل الباحثون مع السياسات العامة من خلال تقييم قطاع معين، باعتبار أن الدراسات أصبحت تذهب أبعد من الوصف، باستخدام الأساليب والمناهج العلمية والكمية والكيفية والأدوات التحليلية والتجريبية، وبالتالي فقد

أصبحت تلك المؤسسات بغض النظر عن هيكلتها، جزءا دائما من المشهد السياسي ولا يمكن فصلها عن العملية السياسية في العديد من البلدان، حيث تقوم هذه المؤسسات بالقيام بالأبحاث والتحليلات حول المشاكل السياسية، و تقييم البرامج الحكومية، وتأمين مخزون لتزويد الحكومة بالموظفين الأساسيين عند تغيير الحكم. و بالتالي فقد أصبحت هيئات البحث العلمي و الأكاديمي و مراكز البحوث و الدراسات تقدم بدائل إلى المسؤولين، الذين يأخذون ما يرونه مناسب منها، وكذلك تتبنى هذه الهيئات تصورات وتوجهات اقتصادية واجتماعية وتعليمية[1] تخدم المجتمع، وتحليل المشكلات المجتمعية ومحاولة صياغة حل لها، كدراسات حول الفقر والبطالة ومستوى الدخل و المستوى المعيشي. ولا بد من التفرقة بين المحلل الممارس للسياسة وبين المحلل الأكاديمي، حيث أن الأول يدرك ويطلع على أدبيات التحليل أو صياغة المشكلات، أما الثاني لا يدرك هذه الأمور، ولا تتاح له الفرصة لكي يعكس ذلك على أرض الواقع، ويحاول توضيح معظم الأمور عن طريق المنابر و المحاضرات الأكاديمية والمؤتمرات والندوات، والدراسات و البحوث، بالإضافة إلى أن مراكز البحوث والدراسات، تلعب الهيئات الاستشارية دورا مهما في عملية تقديم المعلومات لصناع السياسة، حيث أصبحت هذه الوظيفية أحد أبرز سمات الأنظمة المعاصرة لما تقوم به من دراسات فنية،

[1] خالد بن عبد الرحمان الجبري وحمد بن عقيل السعدون، السياسة الوطنية للمعلومات بين الطموحات و التحديات. تم تصفح الموقع يوم: 24 مارس 2009 http://informatics.gov.sa/magazine/modules.php ?name :sections :viewarticle :artid :69 .

وتقديم اقتراحات إلى الجهات التنفيذية التي بيدها سلطة اتخاذ القرار. وهناك من يقول اليوم بأن مصدر القرارات السليمة في عملية صنع السياسات أساسه الاستشارات، التي يتسم فيها أصحابها بالمهارة والخبرة والكفاءة العلمية والعملية وبمصداقية البيانات، وموضوعية الحياد، فالاستشارة إذن خدمة تقدم من طرف شخص أو عدة أشخاص، إما عن طريق المستشير أو عن طريق الطلب، كما هو الأمر بالنسبة للهيئات ذات الطابع الحكومي. ..[1]

[1] معو زين الدين, المرجع السابق .ص119

خلاصة الفصل الأول :

لقد تناول هدا الفصل الاطار المفاهيمي لمراكز الأبحاث والدراسات , ودالك بتطرق في المبحث الاول الي تاريخ نشأتها الاولى الى يومنا هدا ,مع التعريج على اهم التعاريف لهده المراكز, رغم صعوبة دالك لعدم وجود تعريف شامل لهده المراكز, وعليه فان مجمل التعاريف جاء تصب في منحى واحد وعلى انها : هي مركز للبحث العلمي و التعليم، و لكن ليست جامعات أو كليات. و هي ليست لديها طلبة، و لكن يمكن أن يكون لديها طلبة متدربون، و هي لا تقدم مساقات دراسية، و لكن هي تنظم العديد من ورشات العمل و التدريب و المنتديات. و هي لا تحاول أن تقدم معرفة بسيطة أو سطحية في كل المجالات و لكن تركز بشكل معمق في قضايا أساسية في السياسات العامة. و مراكز الأبحاث ليست شركات تجارية، بالرغم أن لديها منتوج وهي الأبحاث، و بالتالي هي ليست مؤسسات للربح المالي. اما في المبحث الثاني فقد تطرق الى اهمية مراكز الابحاث والدراسات ودورها في المهم في في شتى المجالات بصفة عامة ومجال السياسة العامة بصفة خاصة , كما عرج على انواع مراكز الابحاث في العالم , الخاصة والعامة منها و على خلاف مجالات عملها

في حين تناول المبحث الثالث اهم مراكز الابحاث في العالم حسب احدث التقارير الصادرة على الهيئات الرائدة في هدا المجال في العالم واهم ادوارها ,واخيرا تناول المبحث الرابع العلاقة بين مراكز الابحاث والدراسات والسياسة العامة , ودالك بتنويه بالدور الدي تلعبه هده المراكز في صنعة سياسة عامة ناجحة ومتكاملة من جمع الجوانب من جهة , ومن جه اخرى دورها في تحقيق التنمية الشاملة بصفة عامة .